

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٩٥٢

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

السادة القضاة الاعضاء

المدعي : شركة الكهرباء الوطنية م.ع .
وكيلها المحامي طلال يكري .

العمران ضد هم:

١. عاكف و (محمد وليد) و حابس و عيفان و عارف أبناء مشرف أحمد العيفان .
 ٢. عباس مشرف أحمد العيفان بصفته الشخصية وبصفته وكيلًا عن زريفة وعريفة و وهق و سوادة و سلوى و ختام و شيخة وريم وبسمة وفاتن وفاطمة و عاهد وأحمد أبناء مشرف العيفان وعن كمال عبد القادر الهملان ووضاح جضعان حماد الموسى .
وكيلهم جميماً المحامي جمال ارتيمه .

بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٢/١٥١٢٧) فصل ٢٠١٣/١/٣٠ والقاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شرق عمان في القضية رقم (٢٠١١/١٢٨) فصل ٢٠١٢/١/٣١ من حيث المبلغ وبالوقت ذاته الحكم بإلزام المستأنفة أصلياً المدعي عليها بدفع مبلغ ١٦٦٧١٠ ديناراً للمدعين كلاً حسب حصته والرسوم والمصاريف ومبليغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محامية عن مرحلتي

النقاضي والفائدة القانونية بواقع ٣,٥٪ من تاريخ إنشاء الخطوط وحتى السداد التام ورد الاستئناف الأصلي .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. أخطأت المحكمة حيث جاء قرارها مختصرًا وغير معلم بشكل كامل خاصة بما يتعلق بالوكالة حيث إن بها جهالة فاحشة .
٢. أخطأت المحكمة عندما لم تفهم الخبراء أن مساحة الأبراج يجب أن لا تشمل مسافات الأمان التي تحسب من مساحة الخطوط .
٣. أخطأت المحكمة بعدم إجراء خبرة جديدة حيث جاء التقرير معيناً حيث قدر الخبراء المساحة المستملكة أكثر بكثير من المساحة الحقيقية كما أن التقدير لسعر المتر المربع الواحد أقل مما قدره الخبراء كما أن المساحات المقدرة للأبراج غير حقيقة كما قدر الخبراء الضرر بخط ١٣٢ ك.ف بنسبة تتجاوز الـ ٥٥٪ وهذا النوع من الخطوط لا يتعدى نسبة الـ ٥٠٪ .
٤. وبالتناوب ، فإن المحكمة عندما أفهمت المهمة للخبراء لم يرد أبداً في هذه المهمة أن يراعوا البيوعات التي تتم في تلك المنطقة وفي دائرة الأرضي .
٥. كما أن الخبراء الذين أجروا التقدير ليسوا من ذوي الخبرة والاختصاص خاصة في مجال الكهرباء .
٦. إن الحكم بالفائدة القانونية جاء مخالف لقانون الكهرباء العام .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٥ قدم وكيل المميز ضدهم لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً ورد التمييز .

الـ
رـ

لدى التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن وقائعها تشير إلى أن المدعين المميز ضدتهم عاكف مشرف أحمد العيفان ورفقاه كانوا قد أقاموا هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧ والمسجلة تحت الرقم (٢٠١١/١٢٨) لدى محكمة بداية حقوق شرق عمان ضد المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة المحدودة للمطالبة بالتعويض العادل عن العطل والضرر المادي ونقصان قيمة قطع الأرضي (٧٤ و ٧٣ و ٤٨) حوض رقم (٤) صرهيد قرية آرمدان من أراضي شرق عمان بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف والأنتعاب والفائدة القانونية مقدرين دعواهم لغايات الرسم بمبلغ ٧١٠٠ دينار .

وقد أسلوا دعواهم على ما يلي :

١. يملك المدعون على الشيوخ كامل قطع الأرضي ذوات الأرقام (٧٤ و ٧٣ و ٤٨) حوض رقم (٤) صرهيد / قرية آرمدان من أراضي شرق عمان .
٢. في عام ٢٠١٠ قامت المدعى عليها وبدون علم وموافقة الجهة المدعية بإنشاء أبراج وخطوط الضغط العالي على قطع الأرضي ذوات الأرقام (٧٤ و ٧٣ و ٤٨) حوض رقم (٤) صرهيد / قرية آرمدان من أراضي شرق عمان العائدة للمدعين خط (شرق عمان - المنارة) بقوة ١٣٢ ك.ف مما سبب عطل وضرر للمدعين وتسبب بنقصان قيمة الأرض موضوع الدعوى .
٣. إن قيام المدعى عليها بإقامة وتمديد خطوط الضغط العالي والأبراج الحق العطل والضرر المادي بقطع الأرضي العائدة للمدعين وجعلها معدومة غير صالحة للانتفاع بها لجهة استغلالها أو البناء عليها أو استثمارها كما وأنقص من قيمتها مما الحق ضرراً فاحشاً بالمدعين .
٤. المدعى عليها ممتنعة عن إزالة الضرر الحاصل لقطع أرضي المدعى أو دفع التعويض العادل عن العطل والضرر المادي وبدل نقصان قيمة الأرض موضوع الدعوى .

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على النحو المعين بمحاضرها وبعد استكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣١ والمتضمن إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين مبلغ ١٦١٦٣٤ ديناراً كل حسب حصته في سند التسجيل وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلاً ٥٠٠ دينار أتعاب حماماً والفائدة القانونية بواقع ٣,٥٪ من تاريخ زرع الأعمدة وحتى السداد التام .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعى عليها فطعنت فيه بالاستئناف كما طعن فيه المدعون بالاستئناف تبعي وبتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠ أصدرت قرارها وجاهياً رقم (٢٠١٢/٥١٢٧) والمتضمن قبول الاستئناف التبعي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف من حيث المبلغ وبالوقت ذاته الحكم بإلزام المستأنفة أصلياً المدعى عليها بدفع مبلغ ١٦٦٧١٠ ديناراً كل حسب حصته في سندات التسجيل وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلاً ٧٥٠ ديناراً أتعاب حماماً عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية بواقع ٣,٥٪ من تاريخ إنشاء الخطوط وحتى السداد التام ورد الاستئناف الأصلي .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعى عليها فطعنت فيه بالتمييز بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ .

وقد تبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ وقدم جواباً بتاريخ ٢٠١٣/٣/٥ .

وفي الرد على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول وفيه تتعى الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها بعدم مناقشة أسباب الاستئناف بشكل واضح وبصورة خاصة الوكالة التي أقامت الدعوى بموجبها الدعوى كون الوكيل لا يملك حق إقامة الدعوى ويشوب الوكالة الجهة الفاحشة بالإضافة إلى ذلك فإن المميز ضدهم لا يستحقون جميعاً التعويض لعدم ملكيتهم حصصاً في سند التسجيل .

وفي ذلك فإن هذا النعي غير سديد ذلك أن محكمة الاستئناف قد ناقشت وعالجت أسباب الاستئناف بصورة واضحة وجلية وبما يتوافق وأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وأما عن الدفع المشار حول الوكالة التي أقيمت الدعوى بموجبها فنجد إن هذه الوكالة اشتملت على أسماء الخصوم وصفاتهم والخصوص الموكل به وهو المطالبة بالتعويض عن نقصان قيمة قطع الأرضي ذوات الأرقام (٧٣ و ٧٤ و ٤٨) حوض رقم (٤) من قرية آرمنان وجاءت مستوفية لشرطها المنصوص عليها في المادتين (٨٣٣ و ٨٣٤) من القانون المدني وخالية من أية جهالة فاحشة مما يجعلها تفي بغرتها لإقامة الدعوى الماثلة .

وأما بالنسبة للطعن حول عدم ملكية بعض المدعين لحصصاً في قطع الأرضي موضوع الدعوى فنجد إنه غير وارد ذلك أن المدعين قدمو سندات التسجيل والمخططات الخاصة بقطع الأرضي والتي تشير إلى أنهم يملكون حصصاً فيها .

وعليه فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز ويتعين رده .

وعن الأسباب الثاني والثالث والرابع والخامس وفيها تتعى الطاعنة على محكمة الاستئناف بالاعتماد على تقرير الخبرة الذي جاء مخالفاً للقانون والأصول وما جرى عليه الاجتهاد القضائي في ذلك .

وفي ذلك نجد إن هذا الطعن يشكل طعناً بالصلاحية التقديرية لمحكمة الموضوع وفي وزن البينة وتقديرها على مقتضى المادتين (٣٣ و ٣٤) من قانون البيانات باعتبار أن الخبرة من عداد البيانات الواردة في المادة (٢) من قانون البيانات .

وحيث إنه لا رقابة لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل إليه من استنتاجات ووقائع ما دام كان استخلاصها سائغاً ومحبلاً وله أصل في الدعوى.

وحيث إن محكمة الاستئناف أجرت خبرة جديدة بمعرفة ثلاثة من الخبراء من ذوي الدراسة والاختصاص والذين قدموا تقريراً خطياً بخبرتهم تقرر اعتماده .

ومن استعراض تقرير الخبرة نجد إن الخبراء وصفوا قطعة الأرض موضوع الدعوى وصفاً دقيقاً وشاملاً من حيث موقعها ومساحتها وترتبتها ومدى صلاحيتها للزراعة والبناء وأنها خالية من الأبنية والإنشاءات وحددوا مسار الخطوط الكهربائية المارة فوقها وجهد الكهرباء المحمول فيها وهو بقوة ١٣٢ ك.ف والمساحة المتضررة في كل واحدة من هذه القطع بالإضافة إلى مسافة الأمان وهي بواقع ٩٤٠ م للقطعة رقم (٤٨) و ٧٥٢ للقطعة رقم (٧٣) و ٣٢٠٦ م للقطعة رقم (٧٤) وقدروا سعر المتر المربع من المساحة المتضررة قبل حصول الضرر وقيمتها بعد حصول الضرر وأن الفرق بين القيمتين يمثل نقصان قيمة الجزء المتضرر وأرفقوا مخططاً توضيحيًا لكل قطعة من القطع الثلاثة وبينوا فيه مسار خط الكهرباء المار فيه والمسافات بين الأسلاك ومسافة الأمان وارتفاع مستوى الأسلاك عن سطح الأرض والمساحة المتضررة .

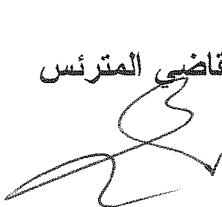
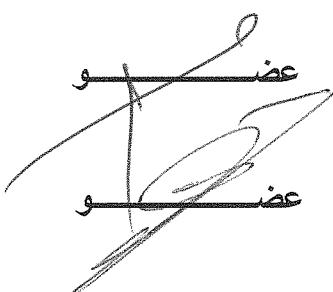
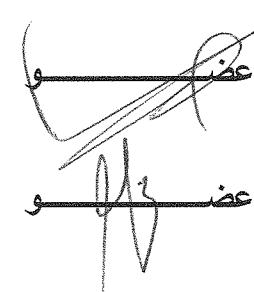
وبما أن الخبرة مستوفية لشروطها القانونية المنصوص عليها في المادة (٤٤) من قانون الكهرباء ولم يرد عليها أي مطعن قانوني أو واعي يجرحها أو ينال منها فإنه لا يترتب على محكمة الاستئناف في اعتماد هذا التقرير في بناء حكمها عليه ما دام أنها عالجت ذلك بصورة سائحة وسليمة ومتقدمة وأحكام القانون خلافاً لما ورد بهذه الأسباب مما يستدعي ردتها .

وعن السبب السادس وفيه تتعى الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها من حيث مراعاة أن الحكم بالفائدة القانونية كان مخالفًا للقانون .

وفي ذلك نجد إن المشرع في المادة (٤٤/د) من قانون الكهرباء قد ألزم المميزة بالفائدة القانونية بواقع ٣,٥% من تاريخ إحداث المنشآت الكهربائية وأن محكمة الاستئناف قد قضت بالفائدة القانونية على التعويض الحاصل وفقاً للقانون فيكون قرارها في محله وهذا السبب لا يرد عليه ويتعين رده.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم وحيث إن أسباب التمييز لا ترد على القرار المميز فنقرر ردتها وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٦/١٧ م

القاضي المترئس

عضو و عضو و عضو

رئيس الديوان


دقيق / أش